

شرت رابطة الصحافة البحرينية مؤخراً تقريرها نصف السنوي حول حرية التعبير وحرية الصحافة في البلاد. يوثق هذا التقرير كيف شهدت البلاد، منذ بداية عام 2025، العديد من حالات انتهاك هذه الحريات، سُجّلت 2037 حالة قمع لحرية التعبير في البحرين منذ بداية العام وحتى نهاية يونيو 2025. وكانت المشكلة بالدرجة الأولى سببها القانون الذي أصدره البرلمان البحريني بشأن حرية الصحافة، صوّت البرلمان على الموافقة على تعديلات المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002، نظام التراخيص المفروض على الصحافة والناشرين عبر وسائل الإعلام الأخرى. تفرض على جميع من ينشر المعلومات عبر "الوسائط الإلكترونية". ويمكن تطبيقه على أي نوع من الوسائط الرقمية، مثل المدونات أو حسابات التواصل الاجتماعي. هذا يعني أن جميع وسائل الإعلام الرقمية والمنصات ذات الصلة بالأخبار سيتعيّن عليها التقدم بطلب للحصول على ترخيص من وزارة الإعلام للنشر والعمل في البلاد. وهي المادة 67 من القانون نفسه. تنص هذه الأخيرة على أنه لا يجوز فرض رقابة على أي وسيلة إعلامية في البحرين بأي شكل من الأشكال. تتمتع حكومة البلاد بسلطة كافية للتأثير على التوجهات التحريرية وتقييد نشر معلومات معينة تتعارض مع الرواية التي تقترحها حكومة البلاد. تعرّض الكثير من الصحفيين والناشطين على الإنترنت المتعاطفين مع إيران للرقابة والتشهير من قبل السلطات. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك المصور سيد باقر الكامل، الذي استُدعي في تلك الأيام واستُجوب ولم يُفرج عنه إلا بعد أن أقسم على عدم نشر أي شيء يتعلق بالحرب الدائرة. اعتُقل الشابان قاسم محمد وحسين هلال بعد تعليقهما لافتة عاشورائية. ومنعت دخول رجال الدين إليها. أدى ذلك إلى قمع مفرط أسفر عن إصابات خطيرة للشباب حسن العنقوز. تكشف هذه الأحداث كيف أن القمع الذي تمارسه الحكومة البحرينية لا يقتصر على تقييد المنشورات الصحفية، إنّ قمع الحكومة البحرينية لحرية الصحافة والتعبير دليل على نهج قمعي ممنهج قائم منذ عام 2011. بدأت الحكومة في قمع الأنشطة التي تنتقدها علناً وبلا أي رقابة. وصلنا إلى مرحلة ترسّخ فيها هذا النظام وأصبح أكثر قوة. يُعرّض نفسه لخطر الاضطهاد من خلال الاعتقالات والسجن التعسفي والتعذيب، من غير المقبول أن يُطلب من الصحفيين داخل أي بلد الحصول على إذن من الحكومة ليتمكّنوا من نشر الأخبار بدون التعرّض للمخاطر. ومن غير المقبول أيضاً ما يحدث كل عام خلال عاشوراء، من الضروري مواصلة تسليط الضوء على القيود التي تفرضها الحكومة البحرينية على كل من يُعارضها.